واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تعزيز خطط التنويع الاقتصادي

The realities of Algeria's SMEs and their role in promoting economic diversification plans

وردة سعايدية*[1]، جامعة قالمة، الجزائر، Saidia.warda@univ-guelma.dz

عبد المالك بضياف[2]، جامعة قالمة، الجزائر، beddiaf.abdelmalek@univ-guelma.dz

تاريخ إرسال المقال: 10/01/2023 تاريخ قبول المقال: 14/06/2023

الملخص:

تهدف هذه الدراسة التي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي إلى تسليط الضوء على واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه لتعزيز مستلزمات التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية الريعية، خاصة وأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الثروة النفطية المتأتية من صادرات النفط، الذي يتميز بتقلبات أسعاره، ما يشكل خطرا على الاقتصاد.

وقد توصلت الدراسة إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة، ترقية الصادرات خارج المحروقات، وخلق مناصب الشغل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study, based on the analytical descriptive approach, aims to highlight the reality of SMEs' contribution as a way of enhancing the requirements for economic diversification and eliminating rent dependence, especially since Algeria relies heavily on oil wealth from oil exports, which is characterized by fluctuating prices, which poses a threat to the economy.

The study concluded that SMEs had an active role to play in diversifying Algeria's economy through their contribution to rough domestic output and value-

* وردة سعايدية.

added creation, promotion of exports outside incineration and creation of employment positions.

Key words : small and medium enterprises, economic diversification, Algerian economy.

المقدمة:

تسعى الحكومة الجزائرية وبكافة الطرق إلى دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والانفتاح عليه، ونظرا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتبر النفط العمود الفقري فيه، وعوائده تمثل نبض مداخيل الدولة، تحتم على الجزائر فك ارتباطها به، لأنه يشكل عقبة رئيسية أمام الاقتصاد الجزائري جراء عدم استقرار أسعاره.

وفي ظل هذه الظروف أصبح من الضروري على الجزائر اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الجزائري، من خلال الاهتمام بالعديد من القطاعات التي تشكل قاطرة للتنمية، ولعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم هذه القطاعات التي تعتبر كبديل لتنويع الاقتصاد، لذا أولته الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا من خلال استحداث أطر قانونية وهيئات وطنية لمساعدة ومرافقة هذه المؤسسات.

انطلاقا من الطرح السابق فإن ورقتنا البحثية سوف تسعى للإجابة عن الإشكال التالي:

هل يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا استراتيجيا لتنويع الاقتصاد الجزائري؟

ولدراسة الموضوع والالمام بمختلف جوانبه يمكن طرح جملة من **التساؤلات:**

- ما الهدف من التنويع الاقتصادي؟
- متى بدأ الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- هل استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرهن على فعاليتها في ترقية النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة **الفرضيات التالية:**

- ❖ الهدف الرئيسي من التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على المصدر الوحيد للدخل؛
- ❖ يعتبر صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، بداية الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ❖ لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تنمية الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها الفعالة في الناتج الداخلي الخام، وخلق القيمة المضافة، ترقية الصادرات، إضافة إلى خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى تحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي، أهدافه، وأهم مؤشراته؛
- بيان مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأهم خصائصها؛
- إبراز تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوقوف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة.

للوصول إلى نتائج البحث واختبار الفرضيات اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الظواهر، والمتغيرات محل الدراسة، وتحليل نتائج المعطيات ومحاولة إعطاء نظرة تقييمية لما وصلت إليه النتائج.

وللتعمق في موضوع البحث والالمام بمختلف جوانبه تم تقسيم البحث إلى مبحثين.

المبحث الأول: التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي.

يشكل التنويع الاقتصادي أحد أهم أساسيات إدارة الاقتصاد الحديث، وينصرف إلى تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد.

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وأهميته.

يعد التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية وخيار استراتيجي تنموي للدول التي تريد التخلص من الاعتماد على المورد الوحيد وتحقيق النمو الاقتصادي، واستدامة التنمية.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي.

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذا ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[1].

[1] سايح حنان، ضيف أحمد، سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وأفاق)، من 2001 إلى 2020، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص84.

يتضمن التنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[2].

كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه: سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية[3].

كما يعرفه بعض الاقتصاديين بأنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل، بينما يرى آخرون بأنها عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، في حين يعرف القسم الآخر التنويع الاقتصادي بأنه عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي[4].

من خلال ما سبق نستنتج أن التنويع الاقتصادي: هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد في تحصيل الإيرادات، وتشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال التركيز على تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالفلاحة، السياحة والصناعة وغيرها لخلق قاعدة إنتاجية صلبة لبناء اقتصاد سليم.

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي.

تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال الفوائد والمنافع التي تتحقق من جرائه نوجزها في النقاط التالية[5]:

---

[2] عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 10، العدد 31، 2014، ص 57.

[3] بوشول السعيد، غانية نذير، جرمون سعاد، المقاولتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 228.

[4] بلقلة براهيم، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2018، ص57.

[5] حريد رامي، خوني رابح، الصناعات الصغيرة والمتوسطة المدخل لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر– الواقع والأفاق–، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد08، العدد03، 2022، ص 122.

- **دعم استقرار الاقتصاد الكلي:** إن التركيز العالي للصادرات مشابه لارتفاع عدم الاستقرار المالي والخارجي، مما يمنع تسارع النمو المنتظم والمستدام. وعليه فإن الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة من شأنه أن يحقق استقرار أكبر في العائدات وبالتالي على استقرار الاقتصاد الكلي.
- **اظهار الإمكانات لخلق فرص العمل:** من المعروف أن أنشطة التعدين والنفط هي أنشطة كثيفة رأس المال وتأثيرها على العمالة منخفض، مما يمنعها من امتصاص التطور الديموغرافي في هذه الاقتصادات، في المقابل يؤدي تنويع الصادرات (مثل صادرات الأغذية الزراعية) إلى توفير إمكانات كبيرة لخلق وظائف تتطلب عمالة ماهرة وغير ماهرة.
- **تعزيز الروابط الإيجابية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر:** من أجل بلوغ ذلك فإن هناك ثلاث قنوات على الأقل جديرة بالذكر: أولا، الانفتاح على التجارة الدولية، مما يسمح بإعادة التوزيع الفعال لعوامل الإنتاج من الشركات منخفضة الإنتاجية إلى الشركات عالية الإنتاجية، وبالتالي زيادة الإنتاجية الاجمالية، ثانيا، دخول الشركات متعددة الجنسيات، مما يزيد المنافسة في أسواق المدخلات والمخرجات للاقتصاد المضيف، ثالثا، وجود شركات أجنبية، مما يشجع على انتقال المعرفة والتكنولوجيا للشركات المحلية وبالتالي زيادة انتاجيتها.

من خلال ما سبق نستنتج أن التنويع الاقتصادي: هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد في تحصيل الإيرادات، وتشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال التركيز على تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالفلاحة، السياحة والصناعة وغيرها لخلق قاعدة إنتاجية صلبة لبناء اقتصاد سليم.

المطلب الثاني: أسباب التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

نظرا للدور الذي يلعبه التنويع الاقتصادي داخل الاقتصاد وجب ذكر أهم أسبابه، ومعرفة أهم المؤشرات الدالة عليه.

أولا: أسباب التنويع الاقتصادي.

يمكن إدراج أهم أسباب التنويع الاقتصادي في النقاط التالية[6]:

[6] شليغم أنيسة، صيد فاتح، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2019، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 16، العدد 02، 2022، ص ص 363 ،364.

- **تخفيف المخاطر:** حيث نجد أن البلدان الأكثر تنوعا هي الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية، إذ ان المخاطر القطرية التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا.
- **تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته:** يعتبر النقاش حول موضوع التنويع الاقتصادي حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج رومار، حيث ركز على تأثير تنويع مدخلات النمو، واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي. وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد الذي يستطيع انتاج سلع مختلفة وكثيرة فإن عائده يكون مرتفعا وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي، وفي الواقع قد أظهرت الدراسات التجريبية المختلفة أن النمو والإنتاجية تعتبر عوامل مرتبطة بشكل كبير وايجابي بالتنويع الاقتصادي؛
- **استنزاف الموارد الطبيعية:** نضوب الموارد وتحديدا النفط الذي تعتمد عليه العديد من اقتصاديات الدول النامية يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية، فالمنطلق الاقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال، وذلك للحفاظ على الأموال وضمان حق الأجيال القادمة عند تراجع احتياطي هذه الموارد؛
- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

ثانيا: مؤشرات قياس مدى التنويع الاقتصادي.

ومن أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي[7]:

❖ معدل ودرجة التغير الهيكلي، تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن كما يتم قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع؛

[7] بن قانة اسماعيل، بوخلوة باديس، سياسات التنويع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن متطلبات الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، وادي سوف، يومي 03 و04نوفمبر 2016، ص4.

- ❖ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط حيث أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن؛
- ❖ تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية؛
- ❖ اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية مما يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- ❖ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية؛
- ❖ تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع؛
- ❖ تغيرات القطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛
- ❖ مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري.

أصبحت جميع الدول وبما فيها الجزائر تدرك الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي،

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، والقوة المحركة لنموه وتطويره.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تتعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتباين من دولة إلى أخرى. فبالنسبة للجزائر تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و /أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري، تستوفي معيار الاستقلالية.

والجدول الموالي يوضع معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم(1): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المؤسسات الصغيرة جدا	من 1 – 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	من 10 –49	لا يتجاوز 400 م دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	من 50 – 250	400م دج – 4 ملايير دج	200م دج –1 مليار دج

المصدر: القانون رقم 17–02. بتاريخ 10 يناير 2017. الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 02.

ثانيا: التطور العددي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا في عددها منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001 إلى غاية 2020، والشكل الموالي يوضح تطورها خلال الفترة المذكورة.

الشكل رقم (01): التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001–2020).

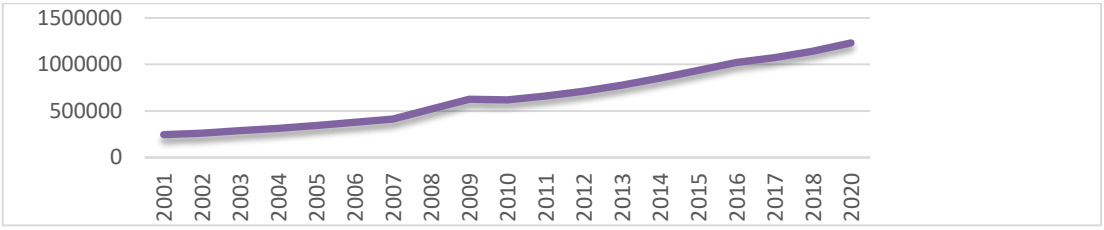

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للمرونة العالية التي تتمتع بها، وكذا تركيز الدولة الكبير عليها من خلال المجهودات والتسهيلات والإجراءات الحكومية التي سخرتها السلطات العمومية لبعث وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكللت هذه المجهودات بإصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر 2001، والذي يعتبر نقطة تحول في مسار هذا القطاع وهذا ما يؤكده التطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداءا من 2001، أين كان عددها 245348 مؤسسة ليصل خلال سنة 2020 إلى 1231073 بمساهمة كبيرة للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الخاصة على عكس المؤسسات التابعة للقطاع العام، وذلك راجع للتوسع الكبير في عمليات خوصصة مؤسسات القطاع العام بشكليها الجزئي والكلي وكذلك الدمج والغلق للمؤسسات الفاشلة، وتشجيع القطاع الخاص ودعمه ومساندته، ولإعطاء صورة أوضح لمسار الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة نلاحظ الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): تطور المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر (2001-2020).

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

يؤكد لنا الشكل أعلاه التطور الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال فترة الدراسة بنسبة 96%، وهذا بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها وتقديم كل الدعم اللازم لديمومتها، وتشجيع المستثمرين الخواص وفتح المجال أمامهم، كل هذا في إطار تيقن الدولة بالدور الذي تلعبه هذه المؤسسات لتنمية الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز مستهدفات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في بعض المتغيرات الاقتصادية وهذا ما سنتعرض له في الفترة الممتدة ما بين 2001 إلى غاية 2019. حسب آخر إحصائيات من وزارة الصناعة والمناجم.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وباعتبار العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فهي تمثل المساهم الأكبر في الناتج الداخلي

الخام خارج المحروقات، ويوضح لنا الشكل الموالي مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة (2001-2019)، حسب آخر إحصائيات من وزارة الصناعة والمناجم

الشكل رقم (03) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2001-2019).

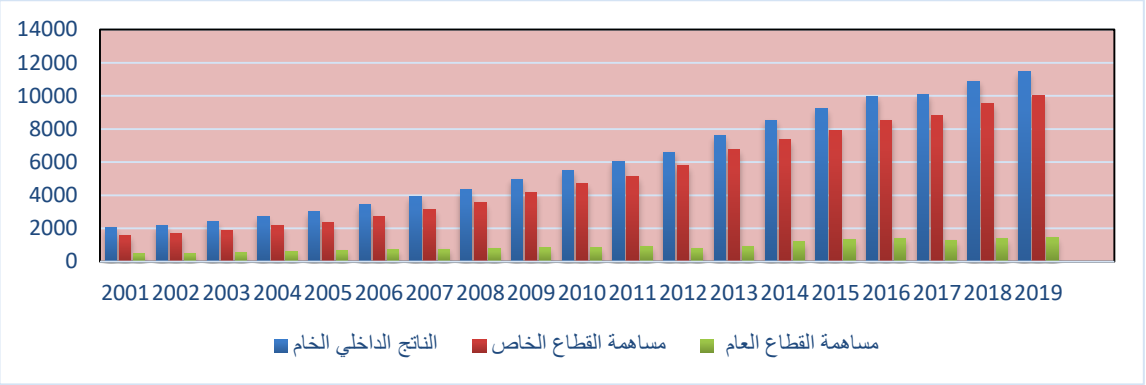

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه التطور المستمر للناتج الداخلي الخام المحقق من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2019، حيث ارتفع من2041.7 سنة 2001 إلى 11450.6سنة 2019، فنسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن طبيعتها القانونية في تشكيل الناتج الداخلي الخام تبدوا فعلا مشجعة وتدعوا إلى تكثيف الجهود للاهتمام بهذا القطاع وتطويره.

كما نلاحظ أيضا زيادة مستمرة للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت سنة 2019، 87% ويمكن أن نرجع هذه المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلى عدة أسباب منها:

- الارتفاع الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال فترة الدراسة
- زيادة اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية.

الاقتصادية كقطاع بديل لقطاع المحروقات من خلال كل المجهودات والإجراءات الحكومية ومختلف هيئات الدعم.

أما بالنسبة للقطاع العام فترجع نسبة المساهمة القليلة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلى عددها القليل مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص نتيجة خوصصة معظم هذه المؤسسات وتحويلها إلى مؤسسات خاصة إضافة إلى غلق المؤسسات الفاشلة منها.

إن الأرقام المقدمة توحي عن الدور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات التابعة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وتنويع الاقتصاد الجزائري.

ولتوضيح الرؤية أكثر حول مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني لابد من مقارنة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات مع الناتج الداخلي الخام الإجمالي، والشكل الموالي يوضح لنا ذلك.

الشكل رقم (04): تطور الناتج الداخلي الخام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالإجمالي (2001-2019)

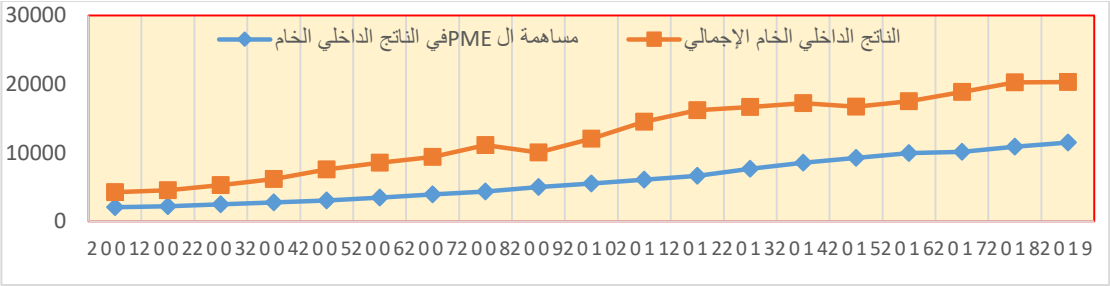

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

إن المتتبع للشكل أعلاه يتبين له التطور المستمر للناتج الداخلي الخام الإجمالي والناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم أن مساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الإجمالي لا تعبر عن الزيادة خلال هذه الفترة وهذا راجع إلى نمو الناتج الداخلي الإجمالي وزيادته بزيادة أكبر من زيادة الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى هيكل الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر والذي يعتمد بصورة كبيرة على النفط، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط ساهم بشكل كبير في نمو الناتج الداخلي الخام الإجمالي، ورغم هذه المساهمة الضعيفة إلا أنها متزايدة من سنة إلى أخرى ما يقودنا إلى القول أن هناك اتجاه نحو تحقيق استراتيجية للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا ما إذا تم الاهتمام به أكثر وتركيز جهود الدولة عليه ليكون من بين الحلول الناجعة لتنويع الاقتصاد الوطني.

ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في خلق القيمة المضافة ومنه مساهمتها في دعم وتنويع هيكل الاقتصاد الجزائري. والشكل الموالي يوضح تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (05): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2019.

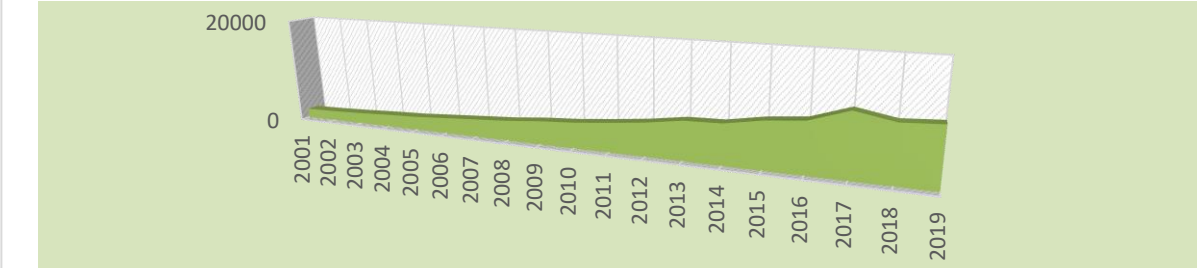

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

من خلال الشكل نلاحظ المساهمة المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة حيث انتقلت من 1746 مليار دينار سنة 2001 إلى 10551 مليار دينار سنة 2019.

وقصد إيضاح الرؤية أكثر حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة سوف نتطرق إلى مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في القيمة المضافة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (06): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2019).

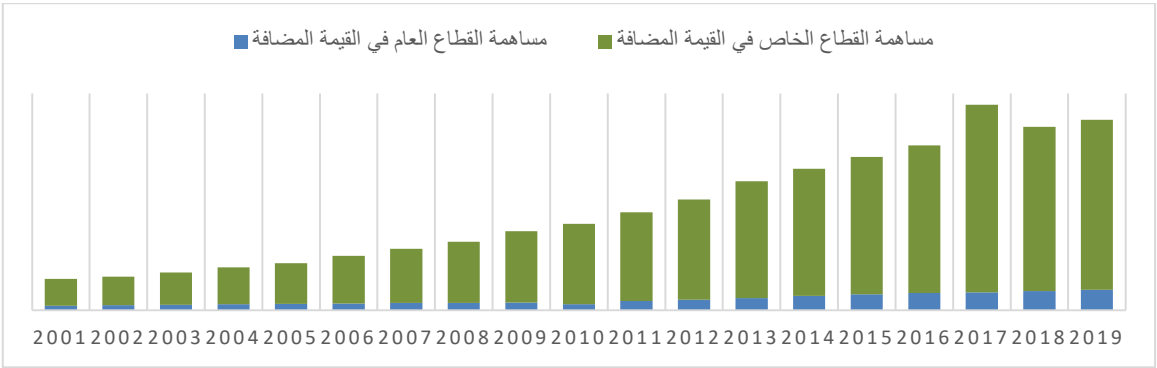

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

ومن الشكل السابق نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة أكبر بكثير من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2001-2019)، حيث قدرت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة سنة 2001 بـــ 1486.8 مليار دينار لتنتقل إلى 9417.7 مليار دينار سنة 2019، وهذا راجع إلى التطور الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إضافة إلى التسهيلات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتشجيع المستثمرين الخواص إضافة إلى دور البرامج المتبناة لتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة توجيهها ومرافقتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

تشير البيانات الإحصائية السابقة إلى بداية تكوين قاعدة اقتصادية في الجزائر من خلال القطاع الخاص والذي يتطلب دعمه بشكل ملموس فيما يتعلق بجميع وسائل الدعم والتسهيل ليكون قوة اقتصادية خارج المحروقات يمكن الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد الوطني.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

قبل البدء في تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير خارج المحروقات، يجب أولا الإشارة إلى حالة الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة، حيث يسجل الميزان التجاري فائضا عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات والعكس، وللتعرف على وضعية رصيد الميزان التجاري نلاحظ الشكل رقم (07) الذي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري والصادرات والواردات خلال الفترة 2001-2019.

الشكل رقم (07): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2001-2019).

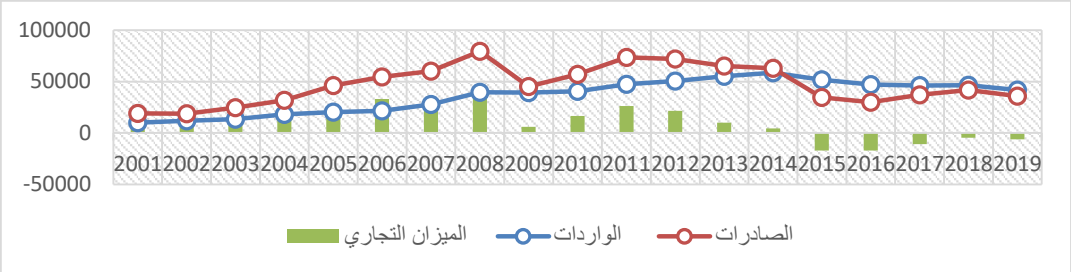

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تحقيق رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2008، حيث انتقل من 9192 مليون دولار سنة 2001 إلى 39819 مليون دولار سنة 2008، وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات التي هي في مجملها صادرات المحروقات، وترجع هذه الزيادة في قيمة الصادرات إلى ارتفاع أسعار النفط خلال ذات الفترة، وبحلول سنة 2009 نلاحظ انخفاض في رصيد الميزان التجاري حيث بلغ 5900 مليون دولار، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ظهر أثرها بشكل واضح على أسعار النفط والتي أثرت بدورها على قيمة الصادرات.

ويلاحظ أيضا أن رصيد الميزان التجاري بعد سنة 2009 شهد تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، تماشيا مع ارتفاع وانخفاض أسعار النفط. وتراجع رصيد الميزان التجاري سنة 2014 ليصل إلى 4306 مليون دولار بعدما كان 9946 مليون دولار متأثرا بالارتفاع القوي لواردات السلع والتي قاربت حجم الصادرات. أما بداية من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 فقد سجل الميزان التجاري عجزا مستمرا. يفسر هذا العجز بالانهيار في قيمة الصادرات نتيجة الانخفاض في أسعار النفط.

ويمكن إظهار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التصدير من خلال تطور الصادرات خارج المحروقات، كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم (08): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات للفترة (2001-2018).

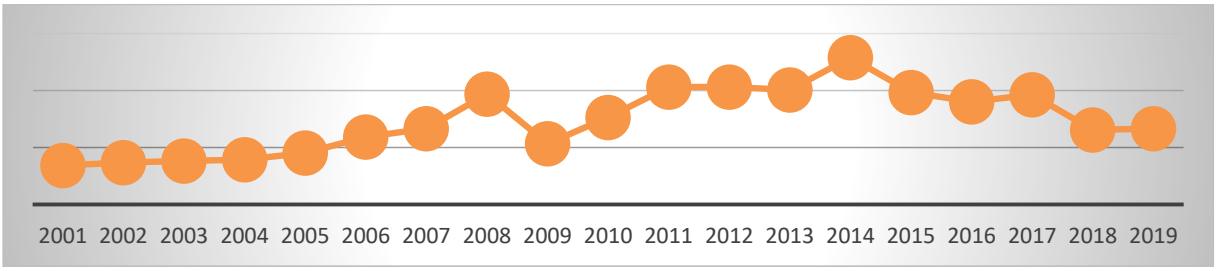

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن الصادرات خارج المحروقات والتي تتمثل أساسا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل أكثر من 96% من إجمالي عدد المؤسسات الموجودة في الجزائر في تطور مستمر، إذ ارتفعت من 684 مليون دولار سنة 2001 إلى 1937 مليون دولار سنة 2008. لتنخفض سنة 2009 إلى 1066 مليون دولار، وقد يعود السبب إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية ومن سنة 2010 إلى غاية 2019 شهدت تطور متذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتصل سنة 2019 إلى ما قيمته 1329 مليون دولار بعد ما كانت 684 مليون دولار سنة 2001. هذا التطور يجعلنا نوقن بدور هذا القطاع في تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري بعيدا عن قطاع المحروقات يستدعي ضرورة تدعيمه وترقيته للمساهمة في التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات من خلال العمل الجاد والفعلي لتأهيل هذه المؤسسات من أجل ترقية تنافسية المنتج الوطني ليستطيع المنافسة في الأسواق الدولية.

رغم هذا التطور الملاحظ في صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات، إلا أن مساهمتها إلى إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة وهذا لسيطرة قطاع المحروقات على التصدير في الجزائر والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (09): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات للفترة (2001-2019).

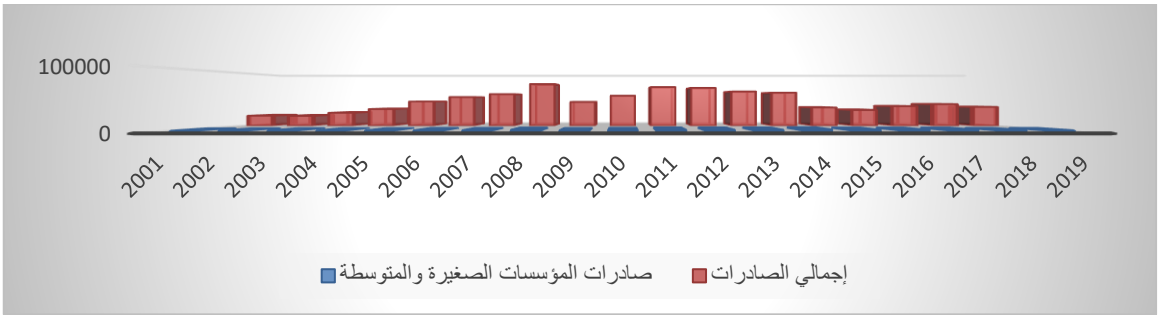

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

من خلال الشكل نلاحظ المساهمة المتواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لم تتعد 3% وهي نسبة ضئيلة جدا، تعتبر هامشية إذا ما قورنت بقطاع المحروقات الذي يهيمن على الصادرات الجزائرية بنسبة 97%. وهذا بالرغم من المجهودات التي قامت بها الحكومة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنمية صادراتها من خلال برامج التأهيل المتبناة وكذا تخفيف الأعباء الجبائية ...الخ، ويعتبر هذا دليل واضح على فشل الحكومات المتعاقبة في بلوغ الهدف المنشود وهو تنويع الاقتصاد الجزائري وفك ارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات.

وترجع المساهمة الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات إلى تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات غير إنتاجية مثل البناء والأشغال العمومية والأنشطة الحرفية ما جعل الجزائر تفتقر إلى جهاز إنتاجي فعال تعول عليه لتدعيم صادراتها، وكذلك ضعف القدرة التنافسية لهذه المؤسسات لممارسة نشاط تصديري وتوجيه منتجاتها إلى الأسواق المحلية.

أما بالنسبة للتنويع الاقتصادي من حيث الصادرات فيعد مؤشري تركز وتنوع الصادرات في الجزائر من بين الأدلة التي تكشف عن درجة التنويع الاقتصادي، حيث يتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كان هناك تنوع في الصادرات، أما مؤشر التركز تتراوح قيمته بين 0 و1، حيث ترمز قيمة 1 إلى تركز تام للصادرات والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (10): تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020).

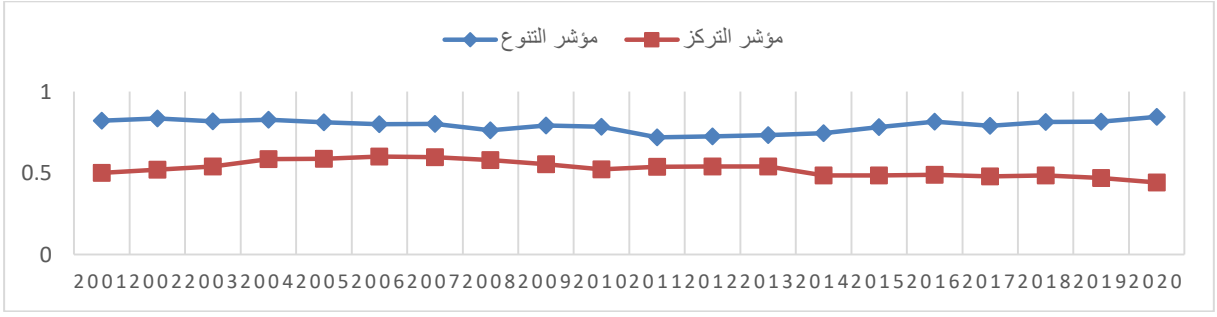

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الأنكتاد نقلا عن الموقع:

.https://unctadstat.unctad.org/FR/index.html

يوم 2023/01/05 على الساعة 20:30

وبالنسبة لواقع مؤشر التنوع والتركز في الجزائر، نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة مؤشر التنوع خلال الفترة (2001–2020) تراوحت بين (0.7–0.8)، وهذا يدل على أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة. أما مؤشر التركز تراوحت قيمته خلال هاته الفترة غالبا لدى 0,5 ثم انخفضت إلى 0.4 وهي قيم تدل على تركز صادرات الجزائر، ويؤكد ذلك مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الأقل تنوعا.

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

الشكل الموالي يوضح مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2003–2019، وهذا لعدم توفر البيانات الإحصائية للسنتين 2001 و2002.

الشكل رقم (11): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2003–2019).

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل فعال في توفير مناصب العمل، حيث ارتفع عدد العمال من 704999 عامل سنة 2003 إلى 2885651 عامل سنة 2019. وهذا راجع لاستخدام هذه المؤسسات فنون إنتاجية بسيطة وكذا توظيفها للعمال بدون مؤهلات علمية عالية ولا تتطلب مهارات كبيرة. وعلى الرغم من توفير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناصب الشغل إلا أن ذلك يبقى غير كاف لاستيعاب العدد الكبير لطالبي العمل، وتبقى بعيدة كل البعد عن الحد من البطالة في الجزائر. لهذا يجب على الدولة التوجه لدعم الاستثمار الخاص الذي أثبت جدارته في توفير مناصب الشغل.

إن واقع مختلف المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر اليوم، تؤكد على أن الاقتصاد الجزائري لا يزال هش. فبالرغم من الدعم المالي والمادي لهذا القطاع

خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن نسبة مساهمته في مؤشرات الاقتصاد الكلي تبقى ضعيفة جدا، ويرجع ذلك إلى اعتماده على قطاع المحروقات بصفة مطلقة.[8]

الخاتمة:

يمكننا الاستخلاص من هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ركيزة للتنمية، وأداة لتجسيد استراتيجية البناء الاقتصادي، وأحد المرتكزات التي يمكن الاعتماد عليها لتكون خيارا استراتيجيا لفك التبعية النفطية من أجل اقتصاد مرن، سليم وأكثر استقرارا، وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تولي اهتماما كبيرا بهذا النوع من المؤسسات إدراكا منها للدور الكبير في النهوض بالاقتصاد الوطني.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا في عددها خاصة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001؛
- يحتل القطاع الخاص الأغلبية الساحقة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبرز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في التشغيل، إضافة إلى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والصادرات خارج المحروقات، وخلق القيمة المضافة.
- على الرغم من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من البطالة ومساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة وترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تحقق المستوى المنشود من وراء تكوينها؛

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تستطيع تأدية الدور المنوط بها؛
- على الجهات المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العمل جاهدة من أجل الاستمرار في إصلاح هذا القطاع، وتحسين أدائه؛
- ضرورة تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها من أجل الرفع من تنافسيتها؛
- يجب الاهتمام أكثر بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخاصة منها، وتشجيع المستثمرين الخواص وتقديم التسهيلات لهم، ورفع الحواجز عنهم؛

[8] بوعزيز إبراهيم، بوراوي عيسى، تقييم مساهمة أجهزة الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2008-2018، مجلة الدراسات القانونية والمحاسبية، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص779.

- محاولة إزالة جميع العقبات التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة المشروعات الإنتاجية التي تخلق القيمة المضافة.

قائمة المصادر والمراجع.

أولا: النصوص القانونية:

- القانون رقم 17-02. بتاريخ 10 يناير 2017. الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 02

ثانيا: المقالات:

- سايح حنان، ضيف أحمد، سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر (واقع وأفاق)، من 2001 إلى 2020، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2022.

- عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 10، العدد 31، 2014.

- بوشول السعيد، غانية نذير، جرمون سعاد، المقاولتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2017.

- بلقلة براهيم، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2018.

- حريد رامي، خوني رابح، الصناعات الصغيرة والمتوسطة المدخل لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر- الواقع والأفاق-، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد08، العدد03، 2022.

- شليغم أنيسة، صيد فاتح، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2019، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 16، العدد 02، 2022.

- بوعزيز إبراهيم، بوراوي عيسى، تقييم مساهمة أجهزة الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2008-2018، مجلة الدراسات القانونية والمحاسبية، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022

ثالثا: أشغال الملتقيات:

- بن قانة اسماعيل، بوخلوة باديس، سياسات التنويع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن متطلبات الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، وادي سوف، يومي 03 و04نوفمبر 2016.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

.https://unctadstat.unctad.org/FR/index.html